ائتلاف دولة القانون يرفض إنهاء عضوية الحمداني ويدعو إلى جلسة طارئة

اعرب ائتلاف دولة القانون عن استنكاره الشديد لقرار رئيس مجلس محافظة بغداد بإنهاء عضوية عمار الحمداني من المجلس بحجة الغيابات.

وأوضح الائتلاف في بيان تلقته "المطلع"، أن:"هذا القرار لا يستند إلى صلاحيات رئيس المجلس وفقاً لقانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 المعدل والنظام الداخلي للمجلس".

وأكد البيان أن:"هذا القرار لا يمثل موقف الائتلاف ولا يعبر عن رؤيته"، مشيراً إلى أنه:"يعبر فقط عن وجهة نظر من أصدره".

وأضاف الائتلاف أن:"عضوية عضو المجلس مصانة طبقاً للقوانين والأعراف السياسية، وأنهم ضد أي تفرد واستغلال غير عادل للمنصب"، مشدداً على:"ضرورة أن يعكس رئيس المجلس إرادة الأعضاء وتوجهاتهم".

وأشار البيان إلى أن:"توقيت صدور هذا القرار يأتي في ظل استعداد المجلس لاستجواب رئيسه بسبب وجود

خروقات قانونية ومهنية"، معتبراً:"القرار محاولة للتهرب من المساءلة".

ودعا الائتلاف إلى:"عقد جلسة طارئة للمجلس لوضع حد للتصرفات الإقصائية وتصحيح المسار".

واختتم البيان بتأكيد ائتلاف دولة القانون على:"احترامه لمكانة أعضاء المجلس، الذين يمثلون شريحة كبيرة من أبناء محافظة بغداد".